

بيان  
وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين  
بشأن جائحة كوفيد ١٩ والوضع الاقتصادي في أفريقيا



نحن وزراء المالية، والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، نلاحظ بكثير من القلق تأثير جائحة الفيروس التاجي على صحة مواطنينا، واقتصاداتنا، وكذلك على آفاق تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

ويؤسفنا ما نراه من بطء في الحصول على اللقاحات وفي تمويل الإنصاف في مجال اللقاحات. وبدون الحصول على اللقاحات على وجه السرعة، سيعصف تسونامي الإصابات الجديدة بالفيروس التاجي بأنظمتنا الصحية الهشة، ويشتت مواردنا البشرية المحدودة، ويضعف تعافينا. وبحلول ١٨ آذار/مارس ٢٠٢١، كانت القارة قد تجاوزت الحد القاتم، إذ بلغ عدد الإصابات ٤,١ مليون حالة، مع تجاوز نسبة الوفيات المتوسط العالمي.

لقد كان تأثير الجائحة على اقتصاداتنا مدمرا. فهي تمر لأول مرة منذ ربع قرن بمرحلة ركود، حيث انكمش نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٢,٤ في المائة في عام ٢٠٢٠، ووقع ثلاثون مليون شخص في شرك الفقر، وتهاوت إيراداتنا، بينما قفزت النفقات استجابة للاحتياجات الملحة للأزمة وضرورات التصدي لآثار تغير المناخ.

لقد أصبحت هوامشنا المالية الآن مستنفدة تماما.

وتسببت هذه التطورات في تقويض التوقعات الاقتصادية للعديد من البلدان الأفريقية، الأمر الذي أدى إلى خفض التصنيف الائتماني لما لا يقل عن اثني عشر بلدا أفريقيا. وهناك ستة بلدان أفريقية تعاني من مديونية حرجة، من بينها سان تومي وبرنسيبي، البلد الأفريقي الوحيد الذي كان من المقرر أن يُرفع من فئة أقل البلدان نمواً.

وحتى بالنسبة للبلدان الأفريقية التي نجحت في استعادة القدرة على الوصول إلى أسواق رأس المال، فإن فرق العائد على سنداها السيادية مرتفع بدرجة مفرطة. وستزيد معدلات الأقساط هذه من أعباء الديون وتحدد قدرة اقتصاداتنا الوليدة على تحمل الديون في المستقبل.

ورغم صعوبة أوضاعنا المالية، أبدت البلدان الأفريقية قدرة على الصمود في استجابتها الأولية للجائحة. وحققنا معدلات إصابة منخفضة من خلال الإنفاذ الفعال لتدابير التباعد الاجتماعي والإغلاق الشامل. وقمنا بتعبئة ما يناهز ٤٤ مليار دولار من الموارد المحلية وعملنا، في ظل سوق تتسم بدرجة عالية من التنافسية والخلاف، على تنسيق جهودنا لتأمين الحصول على معدات الوقاية الشخصية من خلال عمليات شراء جماعية قامت بتسييرها منصة الإمدادات الطبية الأفريقية. وقمنا أيضا بإطلاق تصنيع بعض اللوازم والمعدات الطبية في القارة.

وفي ظل قيادة رئيس الاتحاد الأفريقي، وبالتعاون مع المصرف الأفريقي للاستيراد والتصدير، تمكنت حكوماتنا من الحصول على ٢٧٠ مليون جرعة بأسعار تنافسية من خلال فريق العمل الأفريقي لاقتناء اللقاحات. ويزيد عدد هذه الجرعات عن تلك التي وعدت بها مبادرة مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد ١٩. ومع ذلك، فإن كميات فريق العمل الأفريقي وكوفاكس مجتمعة تسمح لنا بالوصول إلى ٤٢ في المائة فقط من سكان أفريقيا. وهناك حاجة إلى مبلغ إضافي قدره ٣ إلى ٤ مليارات دولار لزيادة معدل التطعيم في أفريقيا إلى ٦٠ في المائة من السكان لتحقيق المناعة الجماعية. ونهيب بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن يقدموا الدعم لأفريقيا من أجل الحصول على اللقاحات من خلال مرفق كوفاكس وفريق العمل الأفريقي.

ونشيد بالأمم المتحدة لما تقدمه من دعم للدول الأعضاء من خلال التمويل الذي تقدمه لمبادرات التنمية، وهو ما أوجد قائمة غنية من خيارات السياسات لرشد مسارات تمويل التنمية فيها.

وما يشجعنا هو أن جهودنا قد استُكملت بمساعدة ودعم ماليين من المصارف الإنمائية العامة، ومبادرة مجموعة العشرين بشأن تعليق سداد خدمة الدين، والإطار المشترك لمجموعة العشرين الخاص بمعالجة الديون علاوة على مبادرة تعليق سداد خدمة الديون. وبفضل مبادرة مجموعة العشرين، تم تأجيل مدفوعات لخدمة الدين تقدر بنحو ٥,١ مليار دولار في ذمة البلدان الأفريقية المستوفية للشروط، الأمر الذي أسهم في توفير السيولة التي لا غنى عنها لإنقاذ الأرواح وإعادة بناء سبل العيش. وقد التزم مصرف التنمية الأفريقي والبنك الدولي بتوفير ١٣ مليار دولار و ٥٠ مليار دولار، على التوالي، لدعم القارة الأفريقية. وبالمثل، لقد التزم صندوق النقد الدولي بتقديم ٢٥,٦ مليار دولار لأفريقيا من خلال التسهيل الائتماني السريع، وأداة التمويل السريع، والتسهيل الائتماني الممدد. وتمت الموافقة على مبلغ إضافي قدره ٤٠,٨ ملايين دولار من خلال الصندوق الائتماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون ليصل مجموع التزامات صندوق النقد الدولي إلى حوالي ٢٦,١ مليار دولار. ونشيد أيضا بالاتحاد الأوروبي على التعهد بتقديم ١٠٠ مليون يورو في شكل مساعدة إنسانية لدعم بدء حملات التطعيم في أفريقيا، بقيادة المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض.

ولكن، بالنظر إلى عدم وجود ما يشير إلى أن الجائحة تقترب من نهايتها، ستحتاج أفريقيا إلى ١٠٠ مليار دولار سنويا لتمويل التنمية، وذلك على مدى السنوات الثلاث القادمة، وفق تقديرات صندوق النقد الدولي نفسه. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تمديد مبادرة مجموعة العشرين بشأن تعليق سداد خدمة الدين حتى نهاية عام ٢٠٢١ على الأقل، وربما حتى نهاية عام ٢٠٢٢ (حيث من المؤمل أن يكون جميع الناس قد حصلوا على اللقاح بحلول ذلك التاريخ) وتوسيع نطاقها لتلبية احتياجات البلدان المتوسطة الدخل من السيولة، أمراً بالغ الأهمية لتفادي تعرضها لإعسارٍ أشد وطأة، لا سيما بالنسبة للبلدان التي لا تزال تتمتع بفرص الوصول إلى الأسواق وتنعم بمقومات أساسية قوية نسبياً.

ونحن ندرك أيضا الأهمية المتزايدة للدائنين من القطاع الخاص في المشهد التمويلي لأفريقيا، حيث يمثل هؤلاء الدائنون حالياً ٤٠ في المائة من إجمالي ديون القارة، مقارنة بديون ثنائية تبلغ محاطرها الائتمانية ٢٧,٦ في المائة. فأى معالجة لديون أفريقيا واحتياجاتها التمويلية في المستقبل لن تكون كاملة ما لم تأخذ في الحسبان المخاطر الائتمانية للقارة في مواجهة الدائنين من القطاع الخاص. ليس هذا فحسب، بل الأهم من ذلك هو ضرورة أن يصبح القطاع الخاص شريكاً رئيسياً في تعافي القارة. وفي مثل هذا السياق، سيكون المزج بين الموارد العامة والخاصة أمراً في غاية الأهمية.

هناك حاجة اليوم إلى استجابة سريعة وجريئة وإيجابية بشأن حقوق السحب الخاصة تتراوح ما بين ٥٠٠ و ٦٥٠ مليار دولار لوقف التأثير المدمر لهذه الأزمة القادمة من الخارج على القارة. ونُقر بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ورسالة وزيرة الخزانة الأمريكية جانت لويز يلين الداعمة لإصدار جديد لحقوق السحب الخاصة. ونتوجه بالشكر إلى وزراء مالية مجموعة السبعة على طلبهم من صندوق النقد الدولي بتاريخ ١٩ آذار/مارس ٢٠٢١ اتخاذ مزيد من الإجراءات في هذا الصدد ونحث كافة الشركاء على دعم موقف مجموعة السبعة بشأن حقوق السحب الخاصة.

ونلاحظ أنه، استناداً إلى نصيب أفريقيا الحالي من مجموع الحصص الكلية لصندوق النقد الدولي فإن الإصدار الجديد سيوفر موارد إضافية لأفريقيا بحد أقصى قدره ٣٣,٣ مليار وحدة سحب خاصة إذا تم إصدار حقوق سحب خاصة بقيمة ٦٥٠ مليار. وهذا لا يكاد يكفي لتلبية احتياجات القارة من التمويل. ولتكملة هذه الموارد، نطلب كذلك من مجموعة السبعة أن تدعم آليةً للإقراض المشتق تتولى، على أساس متفق عليه، توجيه حقوق السحب الخاصة غير

المستخدمة والجديدة إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. وينبغي النظر في الاستعانة بالصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر التابع لصندوق النقد الدولي لهذا الغرض. فتمويل حقوق السحب الخاصة من خلال هذا الصندوق سييسر الحصول على تمويل إضافي للأولويات الملحة للبلدان في ضوء هذه الأزمة. وسيكون إنشاء مرفق منفصل لاقتناء اللقاحات أمرا بالغ الأهمية لسد فجوة القدرة على الحصول على اللقاح بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

ونحن ندرك أن إطلاق إصدارات جديدة لحقوق السحب الخاصة يُعد حدثا نادرا وخلافيا في كثير من الأحيان، لهذا نعتقد أنه بات من الضروري أن نغتنم هذه الفرصة بالاستفادة من هذه الموارد للدفع بعجلة الاستثمارات القادرة على حفز عملية التعافي في أفريقيا. ويجب أن تدعم حقوق السحب الخاصة تحول أفريقيا وتساعد القارة على الحصول على تريليونات الدولارات المطلوبة للتعافي الأخضر. وهذا أمر في متناول اليد. ويمكن أن تؤدي الأدوات القائمة على آليات السوق، مثل مرفق السيولة والاستدامة الذي اقترحه وزراء المالية الأفريقيون، ويُموَّل في حدود ٣٠ إلى ٥٠ مليار دولار، إذا ما اقترنت بأدوات من قبيل الضمانات القائمة على السياسات لمجموعة البنك الدولي، أن تؤدي دورا كبيرا في هذا الصدد، وذلك بحفز الاستثمارات وإيجاد فرص العمل، ودعم البلدان الأفريقية في المضي قدما على نحو أفضل.

إن البلدان الأفريقية تخصص اليوم نسبة كبيرة من ميزانياتها لتنفيذ السياسات التي تتصدى لتأثير الظواهر المناخية الشديدة، بما في ذلك الجفاف والفيضانات والعجز في المحاصيل وتدمير الهياكل الأساسية. وفي بعض الحالات، تم بالفعل تحويل ما يصل إلى ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي نحو التكيف مع تغير المناخ.

ونحن مقتنعون بأن الاستثمارات في مجالات الزراعة المستدامة والمعززة بالتكنولوجيا، والطاقت المتجددة والنقل، والرقمنة، والتنوع البيولوجي، وتنمية رأس المال البشري ضرورية للانعاش والبناء بشكل أفضل في المستقبل. وتُقر بالبحوث التي أجرتها اللجنة الاقتصادية والاتحاد الأفريقي مؤخرا، والتي توضح ما ينطوي عليه التعافي القوي والأخضر الغني بفرص العمل. فالاستثمارات في هذه القطاعات سيؤدي إلى إيجاد فرص العمل والاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لبناء سلاسل القيمة الإقليمية المستدامة وتعزيزها.

ومن جانبنا، نؤكد أن أفريقيا ملتزمة بتنفيذ الإصلاحات الشاملة اللازمة لتعزيز الشفافية والمساءلة في تعبئة الموارد المحلية والخارجية واستخدامها، إلى جانب إدارة الديون. وفيما يتعلق بتعبئة الإيرادات، أثبتت البلدان الأفريقية فوائد تسخير التكنولوجيا لزيادة الإيرادات. فقد قامت العديد من البلدان بإدخال نظم تحصيل الضرائب إلكترونيا لتعبئة مزيد من الموارد. ومع ذلك، وبالنظر إلى أن نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا تبلغ ١٥ في المائة، مقارنة بـ ٣٥,٥ في المائة بالنسبة للاتحاد الأوروبي، فستحتاج أفريقيا إلى تعميق هذه الإصلاحات لتحقيق نتائج مماثلة.

وتعمل البلدان أيضا على طرح منصات رقمية لإشراك المجتمعات المحلية في مراقبة الإنفاق العام وتعزيز الشفافية، بطرق، منها جمع المعلومات الخاصة بتقديم الخدمات العامة وتتبع التزامات الإنفاق. وندعو البنك الدولي إلى جعل رقمنة القارة حتمية تنمية وعدم ادخار أي جهد لضمان عدم تخلف أي دولة عن الركب في هذا الصدد.

كما أننا نعمل على تعزيز ما لدينا من نظم لإدارة الضرائب من أجل الكشف عن التدفقات المالية غير المشروعة، وتتبعها ووقفها، وهي التدفقات التي تمثل ٥٠ مليار دولار من الإيرادات الضائعة سنويا.

ومع ذلك، هناك حاجة إلى دعم عالمي لمواصلة المعركة ضد التدفقات المالية غير المشروعة، لا سيما في مجال تحليل البيانات الضخمة، والتعلم الآلي، وبرمجة الشبكات العصبية التي توفر مجموعة من الأدوات والأساليب للتنبؤ بشكل أفضل بالسلوك غير المشروع وقياس التدفقات المالية غير المشروعة بدقة أكبر. ويعمل عدد أكبر من البلدان الأفريقية على تعزيز البيئة المواتية لممارسة الأعمال التجارية. ويجب استكمال الجهود الشاملة التي تضطلع بها البلدان الأفريقية في هذا الصدد بتوفير المزيد من الموارد لكافة البلدان.

إننا مقتنعون بأنه يمكننا، بفضل الحصول على التمويل الكافي على وجه السرعة والقيام بالإصلاحات المناسبة والشاملة في مجال السياسات الهيكلية والسياسات المالية الكلية، أن نتعافى من الجائحة بسرعة وقوة أكبر بكثير. ولذلك، نهيئ بكافة الشركاء أن يستجيبوا لنداء مجموعة السبعة من أجل إصدار جديد لحقوق السحب الخاصة، واستكمال ذلك بآلية لإعادة التخصيص تعالج التأثير غير المناسب للأزمة على البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل؛ وأن يمشوا في تنفيذ الإطار المشترك لمجموعة العشرين؛ ويمددوا أجل مبادرة تعليق سداد خدمة الديون حتى نهاية عام ٢٠٢١؛ ويقدموا الدعم للاقتراض المشتق لحقوق السحب الخاصة للصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر، وآلية مرفق السيولة والاستدامة الذي اقترحه وزراء المالية الأفريقيون، ولمرفق اقتناء اللقاحات؛ وأن يعيدوا رسملة مصارف التنمية المتعددة الأطراف والإقليمية.

فالأزمة التي نواجهها أزمة جماعية، وتتطلب استجابة جماعية ومنسقة.